الجمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم أدارة أعمال

قياس ربحية الشركة باستخدام المؤشرات المالية

بحث مقدم إلى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد قسم أدارة الأعمال في جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في علوم أدارة الأعمال

من قبل الطالبة
رسل صباح نوري

بأشراف

الأستاذة هند ضياء عبد الرسول

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وفوق كل ذي علم عليم }

(سورة يوسف ، أيه ٧٦

)

الإهداء

أمي ...

التي تجعلني أرى الخير في كل الأمور

التي علمتني معنى الحنان والروح الرقيقة والنقية

والدتي الحبيبة شكرا بحجم طيبتك ...

أبي ...

الذي علمني أن أشكر من أحسن معاملتي

وشجعني على الرقي بالعلم

والدي الحبيب شكرا لك

وأيضا إلى زميلتي التي ساعدتني كثيرا " رند خالد " شكرا لك

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمدا طيبا مباركا فيه على كل حال ، حمدا يوفي نعمه ، ويكافئ مزيدة

والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى أل محمد صلاة دائمة بدوام الله العظيم

أما بعد :.

أتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذتي

الأستاذة هند ضياء عبد الرسول

التي تفضلت بالأشراف على بحثي وكانت لي خير معين فلها مني أسمى الشكر والتقدير .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من مد يد العون والمساعدة لي وإلى كل من ساهم في

أغناء و انجاز هذا العمل سائله الله عز وجل ان يجزيهم عني كل خير .

الطالبة
رسل صباح نوري

المحتويات

المقدمة ٦

المحور الأول – الجانب النظري
١- البنك ٧
١-١ مفهوم البنك ٧
١-٢ نشأة البنوك ٧
١-٣ أنواع البنوك ٨
١- البنوك المركزية ٨
٢- البنوك التجارية ٨
٣- البنوك المتخصصة ٨
٤- البنوك الشاملة ٩
١-٤ وظائف البنوك ٩
١-٥ أهداف البنك ٩

٢- الأداء المالي ٩
٢-١ مفهوم الأداء المالي ٩
٢-٢ أهمية الأداء المالي ١٠
٢-٣ أهداف الأداء المالي ١٠
٣-٣ طريقة قياس الأداء المالي ١١

٣- الربحية ١١
٣-١ مفهوم الربحية ١١
٣-٢ هدف الربحية.....

٤- نسب الربحية ١٢
٥-١ المفهوم ١٢
٥-٢ أنواع نسب الربحية ١٢
٥-٣ استخدام نسب الربحية في تقييم الأداء المالي ١٣

المحور الثاني – منهجية الدراسة
٢-١ مشكله الدراسة ١٥
٢-١ فرضيه الدراسة ١٥
٢-٣ أهمية الدراسة ١٥
٢-٤ أهداف الدراسة ١٦

المحور الثالث – الجانب العملي
مؤشرات الربحية ١٧
المحور الرابع – الاستنتاجات والتوصيات ١٩
المراجع ٢١

المقدمة

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية أن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إلية المصارف ، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريتها وبقائها ، و تدعم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها ، وتعزيز ملاءتها ، وسيولتها مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها ، وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتأكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يفضي إلى تصفيتها.

غير أن تعظيم الأرباح في المصارف تقيده اعتبارات عديدة ، فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الأمن للأموال وضمان حقوق المودعين وتجنب العديد من المخاطر ، تحد من قدرة المصرف على تعظيم الأرباح ومن جهة أخرى ولكي يحقق المصرف الأرباح الملائمة التي تزيد من قيمة ثروة حملة الأسهم فأن علية أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة بأعلى كفاءة ممكنة ويعمل على تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات لأقصى حد ممكن ولتحقيق ذلك تسعى للحصول على قدرة الودائع بأقل تكلفة ممكنة ومن ثم توظيف هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية ، واستثمارات مالية تدر أكبر قدر ممكن من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبيا وذلك لتعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن وعلى النحو الذي سيؤدي إلى زيادة القيمة العادلة لأسهم المصرف نفسه

وتعتبر الربحية التي هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ،هدفا تتطلع لتحقيقه إدارات المصارف لكونه مقياسا للحكم على كفاءتها وفاعليتها في استخدمها الموارد فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وبالتالي تعتبر مؤشرا لأداء إدارة المصرف .

المحور الأول – الجانب النظري

١ـالبنك

١ـ١: المفهوم

كلمة بنك أصلها كلمة إيطاليا (BANCO) وتعني مصطبة وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة منضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود (عبد الحليم ؛ الأبيض ؛٢٠١٢ـ٢٠١٣ : ٥)

والبنك منشأة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها ثم إقراضها قصد توظيف المال وإمداد المشاريع الاقتصادية بمصادر التمويل (باوني ؛ ٢٠٠١ : ١٣٠)

ويعرف أيضا على أنة مكان لالتقاء عرض النقود بالطلب عليها أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل استثمارات أي أنها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين (الحسيني ؛ الدوري ؛ ٢٠٠٠ : ١٣)

١ـ٢: نشأة البنوك

تشير المصادر التاريخية إلى أن نشأة البنوك تعود إلى العصر البابلي فترجح الآراء إلى أن أقدم بنك تاريخي أسس في مدينة سيبار بالقرب من نهر الفرات ويوجد رأي أخر يشير إلى أن وجود البنوك يعود إلى العصر الإغريقي إذ نشر الإغريق فن الصرافة الذي أخذة الرومان عنهم وتزامن ظهور البنوك التجارية مع انتشار النقود الورقية لذلك يعد الشكل الأول لهذه البنوك محلات الصرافة التي كانت تتعامل بشراء وبيع العملات وأسس أول بنك تجاري عام ١٥١٧م بمدينة البندقية ولاحقا أسس بنك في مدينة أمستردام في عام ١٦٠٩م ومن ثم انتشرت البنوك في كافة دول العالم (فرج ؛٢٠١٣ـ٢٠١٤ : ٧) ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها (العصار؛ الحلبي ؛٢٠٠٠ : ٦٤)

١-٣: أنواع البنوك

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية وتبعا لذلك تختلف النظم المعرفية من دولة لأخرى ويتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من الدول من عدد من البنوك تختلف في أنواعها تبعا لتخصصاتها وأهم أنواع البنوك (الصيرفي ؛ ٢٠٠٧ : ٢٤-٢٥)

١- البنوك المركزية

وتعرف أيضا بنوك الإصدار وهي بنوك تهتم بتقديم الخدمات المصرفية للحكومات وتشغل مكانا مهما في السوق النقدي . ويعد البنك المركزي أساس النظام المصرفي ويختلف عن البنوك الأخرى وتحديدا البنوك التجارية بأن هدفه الرئيسي ليس تحقيق أرباح قصوى، بل تقديم الخدمات للبيئة الاقتصادية العامة ومن أهم الوظائف الخاصة بالبنوك المركزية إصدار النقود سواء الورقية أو المعدنية ، كما تعد البنوك الرئيسية والمشرفة على كافة البنوك التجارية لذلك أطلق على البنك المركزي أسم بنك البنوك .(عبد الحليم ؛ دحمان؛ ٢٠١٢-٢٠١٣ : ٨)

٢- البنوك التجارية

المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء تبعا للمدة المتفق عليها ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع وتأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي وهاذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأي بلد .(شهاب ؛ ١٩٨٧: ١٠٥)

٣- البنوك المتخصصة

مؤسسات مالية بنكية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقرضين والمقترضين (حداد؛ هذلول ؛٢٠٠٥: ١٧٠) وتتميز هذه البنوك بأنها تتخصص في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية التي تخدمها عن طريق تقديم القروض متوسطة الأجل لها وهي بالعادة لا تقبل الودائع الا من زبائنها ومن ثم لا يمثل قبول الودائع النشاط الرئيسي لها .(عبد المولى؛ ١٩٩٨: ١٧٢)

٤-البنوك الشاملة

تعرف بأنها البنوك التي تقوم بتقديم الخدمات البنكية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار أضافه إلى نشاط التأمين وتأسيس الشركات والمشروعات ولا تقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد مع القيام بدور فعال في تطوير الأسوق المالية بالمعنى الواسع . (عبد القادر؛٢٠٠٥-٢٠٠٦: ١٦٧)

١-٤: وظائف البنوك

قبول الودائع وتنمية الادخار، تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد ، ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع التي يقدمها الأفراد والهيئات بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة ايجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد والهيئات على الادخار. (الصيرفي؛٢٠١٤: ٦)

١-٥: أهداف البنك

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى أخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا . (لاشين؛ منسي؛٢٠٠٢: ١٣)

٢- الأداء المالي

٢-١: المفهوم

يعرف الأداء المالي على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية (دادن؛حفصي؛٢٠٠٤: ٢٤)

وتعرف أيضا أنها أداه للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة.
(الخطيب؛٢٠١٠: ٤٥-٤٦)

ويعرف أيضا مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مالية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة .(عصام؛٢٠١١-٢٠١٢: ٦١)

ويتمثل كذلك في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية وبأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردوديه جيدة بأقل تكلفة .(تالي؛٢٠١١-٢٠١٢: ٨)

٢-٢: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين .(نوفل؛٢٠٠٢: ٢٠)

٢-٣: أهداف الأداء المالي

أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية :.(دونالد؛٢٠٠٢: ١٧)

١- يمكن المستثمرين من متابعه ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعه الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر الأسهم .

٢- يساعد المستثمر في أجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات ومنه فأن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من وقت لأخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات .

٢-٤: طريقة قياس الأداء المالي

لقياس الأداء المالي لأي شركة يتم تصنيف النسب المالية إلى ثلاثة مجموعات الأولى متعلقة بنسب الربحية والثانية متعلقة بنسب الأداء الإداري والثالثة نسب المديونية والسيولة وهي بمجموعها تكون قيمة الأداء المالي الذي يتحدد بالصيغة التالية. (الكسار؛٢٠١٢: ١٥)

الأداء المالي= معدل نسب الربحية + معدل نسب الأداء الاداري+ معدل نسب المديونية والسيولة

٣- الربحية

٣-١: المفهوم

نجد أن الربحية تعكس مقدار المنظمة على توليد أرباح في مجموعها وليس لكل استثمار على حده (السعيد؛٢٠٠٠: ٦٣)

تعتبر الربحية هدف أساسي وأمر ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها وغاية يتطلع إليها المساهمون . وهو عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح لذا نجد أن جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة (الشيخ؛٢٠٠٨: ٤١)

٣-٢: هدف الربحية

يعتبر هدف الربحية من الأهداف الأساسية لجميع الشركات وهو ضروري لتحقيق بقاءها واستمرارها كما يعتبر هدف تحقيق الربح من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر هام للدائنين وأداه هامه لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها ، ولتحقيق هدف الربح لابد للمدير المالي أن يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن الشركة و كوحدة واحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها (مالكيها) تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر (حداد؛٢٠١٤: ٢٢)

٤- نسب الربحية

تهتم أداره المنشأة ومستثمروها و مقرضوها بالقوة الإرادية للمنشأة فهي المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة والمستثمر المهتم بالعائد المتحقق على استثماراته في المنشأة مقارنة بالعائد في شركات منافسة والمقرض المهتم بربحية المنشأة كمصدر مضمون لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض (تيم؛٢٠١١: ٤٤)

تحتم سياسة التمويل السليمة للمؤسسة ضرورة الاحتفاظ بنوع من التوازن بين مصادر الداخلي والخارجي وكذلك مراعاة القدرة عند التوسع في الاعتماد على التمويل الخارجي ويرتبط التمويل الخارجي مع الداخلي بعدد من العناصر وهي التي تضع التوسع في التمويل الخارجي ومن هذه العناصر (الويزه؛فريال؛٢٠١٤-٢٠١٥: ٥٤)

- مقارنة العائد بالفوائد
- المقدرة على السداد

٤-١: أنواع نسب الربحية

١- نسب ربحية المبيعات :.(عبد الهادي؛٢٠٠٨: ١٦٦)

يعد صافي الربح من المقياس العام لنجاح المؤسسة وكفاءة أدارتها ومن هنا كان من المهم تحليل قائمه الدخل لمعرفة مدى تحقيق الهدف الربحي للمؤسسة وذلك لا يمكن الوقوف علية من تحليل المركز المالي وكما أن تحليل قائمة الدخل يهم في التحليل طويل الأجل في أعمال المؤسسة وذلك أن قائمة الدخل تعد تقريرا عن فترة معينة ضمن فترات تكمل بعضها البعض على التوالي نحو مستقبل المؤسسة ويبدأ تحليل قائمة الدخل باستخراج النسب المئوية لكل بند من البنود القائمة إلى صافي المبيعات وتفيد النسب في استخدام المؤشرات المالية لتحليل نتائج الأعمال وتعطي نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من مبيعات أو من الأصول المتاحة لها .

٢- نسب التغطية :.(الزبيدي؛٢٠٠٥: ١٧٢)

وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد أعباءها المالية الثابتة ومن أمثلتها فوائد الديون و الإيجارات المستحقة واحتياطيات سداد القروض وهذه النسب تعد مؤشر للمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة ومن ثم تعد ذات أهمية للمقرضين وتستعرض فيما بعد فيما يلي أهم المؤشرات .

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة /الفائدة

يترتب على استخدام المديونية تحمل المؤسسة لأعباء ثابتة ممثلة بالفوائد وعلية فأن المؤسسة تهتم بمعرفة عدد المرات التي تستطيع فيها الإدارة تغطية هذه التكاليف من أرباحها المتحققة وهو ما يتحقق من معرفة نسبة تغطية الفوائد وذلك بقسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على الفائدة

٣- نسبة العائد على حق الملكية:.(عبد الهادي؛٢٠٠٨: ١٦٨)

بما أن حق الملكية عرضه للتغير من سنة لأخرى خصوصا الاحتياطيات فأنه يفضل متوسط حق الملكية لكي يكون مؤشر أكثر دقه وتعبيرا عن الواقع وبحسب مؤشر العائد على حق الملكية وفق العلاقة التالية

نسبة العائد على حق الملكية = صافي الربح / حق الملكية

٤-٢: استخدام نسب الربحية في تقييم الأداء المالي

تقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح من مبيعات والموجودات وحق الملكية (الشديفات؛٢٠٠١: ١٣٠)

ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعا :.

١- هامش الربح الإجمالي (مجمل الربح)

وتدل هذه النسب على كفاءة الإدارة في تسعير وتوليد المبيعات والسيطرة على الكلف (العامري؛٢٠٠١: ١٣٩) وتحتسب من قسمة الربح الإجمالي (المبيعات- كلفة البضاعة المتاحة للبيع) على صافي المبيعات وكلما زادت هذه النسب كلما كان أفضل (Gitman;2003:2)

٢- نسبة هامش الربح التشغيلي

تقيس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية الشاملة للشركة (العامري؛٢٠٠١: ١٤٠) ويتم احتسابها عن طريق قسمة الربح التشغيلي على صافي المبيعات وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل

٣- نسبة صافي الدخل

وتقيس هذه النسبة قدرة المبيعات على توليد صافي الدخل (Scatt&Brigham;2000:65) ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على صافي المبيعات وكلما زادت كلما كان ذلك أفضل

٤- معدل العائد على الاستثمار (الموجودات)

وتقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل استثمارها في الموجودات (Brigham;1999:70) احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على مجموع الموجودات (المتداولة و الثابتة) وكلما زادت كلما كان ذلك أفضل

٥- معدل العائد على حق الملكية (العامري؛٢٠٠٧: ١١٨)

ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على حق الملكية (رأس المال المدفوع+علامات الإصدار+ الأرباح المحتجزة) وارتفاع هذا المعدل هو دليل الإدارة الكفؤة والذي عادة ما يفضله المالكون .

المحور الثاني – منهجية الدراسة

٢-١ مشكلة الدراسة

تمثل عملية تحقيق الأرباح وتعظيمها هدفا أساسيا للمصارف ، بحيث أن سعيها المستمر وراء تحقيق الأرباح يمكنها من المحافظة على استمرارها و تدعيم مركزها المالي ، مما يؤثر إيجابا على قدرتها في مواجهة الأخطار و التحديات كما أن عدم تحقيق المصارف للأرباح يؤدي إلى تردي أوضاعها المالية وتأكل حقوق ملكيتها .

٢-٢ فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضية الآتية

(أن استخدام نسب الربحية ومؤشراتها في تحليل القوائم المالية للمصرف عينة البحث لفترة الدراسة المحددة سيؤدي إلى اكتشاف نقاط القوة والضعف في أداء هذا المصرف) .

٢-٣ أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يلي :.

- تساهم في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة والمتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية المصارف بهدف تعزيز هذه الربحية مما يحقق مصدر اطمئنان للمستثمرين وموضع ثقة للجهات الرسمية وتعزيزا للبيئة الاستثمارية
- تساهم في تقديم معلومات مفيدة تساعد متخذي القرار في سلطة النقد والجهات الأخرى ذات العلاقة للمساعدة في وضع السياسات المصرفية التي تدعم متطلبات الربحية في الجهاز المصرفي وبما يحقق النمو والتقدم ولهذا الجهاز

٢-٤ أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأغراض التالية :.

- التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف .
- إلقاء الضوء على أوضاع المصارف والمؤشرات التي تستخدم في قياس أدائها .

- الوقوف على مصادر أموال المصارف واستخداماتها بهدف التعرف على واقع هذه المصادر وأساليب استخدامها وتأثير ذلك على أداء الجهاز المصرفي.
- الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض ربحيتها .

٢-٥ عينة الدراسة

تمت الدراسة في مصرف الشرق الأوسط بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٧

المحور الثالث - الجانب العملي

مؤشرات الربحية :

جدول مؤشرات الربحية للأعوام (2017,2016,2015)

المؤشرات	2015	2016	2017	2016-2015	2017-2016
هامش الفائدة	0.0573	0.0321	0.0425	- 0.0252	0.0104
هامش صافي الربح من الفوائد	0.783	0.681	2.170	- 0.102	1.489
درجة استخدام الموجودات	0.089	0.051	2.310	- 0.038	2.259
العائد على الموجودات	0.0541	0.0102	0.0641	- 0.0439	0.0539
العائد على حق الملكية	0.0431	0.0357	0.0743	- 0.0074	0.0386

أن ارتفاع النسب المذكورة يعني ارتفاع العائد المعرفي وهذا المؤشر جيد والعكس بالعكس

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن :

١- أن هامش الفائدة عام 2016 أنخفض عن عام 2015 بمقدار (0.0252 -) وهذا مؤشر غير جيد لعام 2016 ، أما في عام 2017 فقد ارتفع عن عام 2016 بنسبة (0.0104) وهذا مؤشر على نمو هامش الفائدة عن عام 2016 وبذلك يصبح العام 2015 أفضل عام بالنسبة للأعوام الثلاثة والعام 2017 هو الثاني والأخير هو العام 2016 .

٢- انه هامش صافي الربح مع الفوائد في العام 2016 أنخفض عن عام 2015 بمقدار (0.102-) وهذا مؤشر غير جيد للعام 2016 بينما ارتفع هذا المؤشر في عام 2017 عن العام 2016 بمقدار (1.489) وهو يعني نمو هامش الفائدة بشكل كبير نسبيا وهذا ينعكس ايجابيا على الإيرادات المتحققة في العام 2017 وهذا المؤشر جيد وبهذا يصبح العام 2017 هو الأفضل والعام 2015 هو الثاني والأخير هو العام 2016 .

٣- أن درجة استخدام الموجودات في العام 2016 انخفضت عن عام 2015 بمقدار (0.038 -) وهذا مؤشر غير جيد للعام 2016 ومما يعني انخفاض العائد المصرفي ، الا انه عاد وارتفع في عام 2017 عن عام 2016 بنسبة (2.259) وهي نسبة نمو كبيره نسبيا وهذا ينعكس ايجابيا على العوائد المتحققة في عام 2017 من موجودات المصرف عينه البحث .

٤- أن العائد على الموجودات في العام 2016 انخفض عن عام 2015 بمقدار (0.0439 -) وهذا مؤشر غير جيد للعام 2015 ، أما في العام 2017 فقد ارتفع هذا المؤشر بمقدار (0.0539) وهذا مؤشر ايجابي للعام 2017 ومما يعني زيادة العائد المصرفي للعام الأخير وبذلك يصبح عام 2017 بالمرتبة الأولى ويأتي بعد ذلك العام 2015 وبالتسلسل الأخير هو العام 2016 .

٥- أن العائد على حق الملكية في عام 2016 انخفض عن عام 2015 بمقدار (0.0074 -) وهذا مؤشر غير جيد للعام 2016 ، أما في العام 2017 فقد ارتفع هذا المؤشر عن عام 2016 بمقدار (0.0386) وهذا مؤشر ايجابي للعام 2017 ومما يعني زيادة العائد المصرفي للعام الأخير وبذلك يصبح العام 2017 بالمرتبة الأولى ويأتي بعد ذلك العام 2015 وبالتسلسل الأخير هو عام 2016 .

المحور الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

١- نظرا لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف تتناسب مع النشاط الذي تزاوله هذه المصارف

٢- أن أداء المصارف عينة البحث بدأ باستعادة عافيته والتحسن في عام ٢٠١٧ ولكن ليس كعام ٢٠١٦ وقد يرجع السبب في ذلك إلى عودة الثقة لدى العملاء في المصارف

٣- اظهر مؤشر هامش الربح من الفوائد ارتفاعا كبيرا في العام ٢٠١٧ مقارنه مع ارتفاعات باقي المؤشرات ويعود السبب إلى زيادة الفوائد الدائنة التي حصل عليها المصرف عينه البحث في العام ٢٠١٧ ، إذ بلغت نسبة الزيادة عن العام ٢٠١٦ حوالي ٣٠٠%

٤- أظهرت نتائج تحليل مؤشرات الربحية أن هناك انخفاضا في أداء المصرف عينه البحث في عام ٢٠١٦ عن ما هو في العام ٢٠١٥ وبشكل كبير وهذا ما بينته مؤشرات الربحية ، وذلك على الرغم من أن في عام ٢٠١٦ كان هناك إعفاء ضريبي ، فضلا عن إعفاء المصرف من حصة دائرة العمل والضمان الاجتماعي . ويرجع السبب في ذلك للأحداث التي تعرض لها العراق في العام ٢٠١٦ وما رافق ذلك من أحداث عنف ونهب مما أدى إلى توقف نشاط المصرف لفترة طويلة من الزمن وما صاحب ذلك من رد فعل لدى العملاء من عدم إيداع أموالهم في المصارف وعدم التعامل معها خوفا من تكرار ما حدث في العام ٢٠١٦

ثانيا : التوصيات

١- على المصرف عينة البحث التركيز على الأنشطة التي تدر عوائد مصرفية أعلى من غيرها من الأنشطة وتقدم أفضل التسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على الإيداع لدى المصرف .

٢- على إدارة المصرف التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية .

٣- ضرورة تركيز المصرف على الاستثمارات قصيرة الأجل لما تدره من إيرادات ، وهذا ما بينته الحسابات الختامية المصرف عينة البحث خلال فتره المقارنة .

٤- ضرورة إدخال الكادر المحاسبي في المصرف بدورات تدريبية لزيادة مغرفتهم وتطويرها في مجال إجراء دراسات تقييم أداء المصارف لأجل إجراء دراسات مستقبلية من شأنها زيادة كفاءة المصرف وفاعليته

المصادر العربية

١- تيم ؛ فايز ؛٢٠١١ ؛ مبادئ الادارة المالية ؛ الطبعة الثانية ؛ المكتبة العلمية للنشر ؛ الرياض- المملكة العربية السعودية ؛ جامعة الملك سعود .

٢- السعيد ؛ فرحات جمعة ؛ ٢٠٠٠؛ الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة) ؛ دار المريخ للنشر؛ الرياض- المملكة العربية السعودية .

٣- حداد ؛ فايز سليم ؛٢٠١٤؛ الإدارة المالية ؛ الطبعة الرابعة ؛ دار الحامد للنشر والتوزيع

٤- الشيخ ؛ فهمي مصطفى ؛ ٢٠٠٨؛ التحليل المالي؛ الطبعة الأولى ؛ رام الله - فلسطين

٥- خنفر؛ مؤيد راضي . المطارنة ؛ غسان فلاح ؛ ٢٠٠٦ ؛ تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي) ؛الطبعة الأولى ؛ دار المسيرة ؛ عمان- الأردن .

٦- عبد الحليم ؛ حمزة . دحمان ؛ منير . الأبيض ؛ محمود ؛ ٢٠١٢ ؛ بحث حول البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار ؛ جامعة قاصدي مرباح و رقلة ؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

٧- باوني ؛ محمد ؛ ٢٠٠١ ؛ العمل المصرفي وحكمة الشرعي ؛ جامعة منتوري قسنطينة مجلة العلوم الانسانية ؛ العدد ١٦ .

٨- الحسيني ؛ فلاح حسن . الدوري ؛ مؤيد عبد الرحمان ؛ ٢٠٠٠؛ أداره البنوك ؛ دار وائل للنشر .

٩- الصيرفي؛ محمد ؛ ٢٠٠٧ ؛ أداره المصارف ؛ الطبعة الأولى ؛ دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر؛ الاسكندرية – جمهورية مصر العربية .

١٠- دادن ؛ عبد الوهاب . حفصي ؛ رشيد ؛ ٢٠١٤ ؛ تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AED خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١؛ مجلة الواحات للبحوث والدراسات ؛ جامعة غردايه ؛ المجلد السابع ؛ العدد الثاني .

١١- عباسي ؛ عصام ؛٢٠١١؛ تأثير جوده المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات ؛ جامعة قاصدي مرياح ورقلة ؛ مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير .

١٢- تالي ؛ رزيقه ؛ ٢٠١٢ ؛ تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويره ؛ مذكره تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير .
١٣- الصيرفي ؛ محمد عبد الفتاح ؛٢٠١٤ ؛ إدارة البنوك ؛ دار المناهج للنشر .
١٤- لاشين ؛ عبد العاطي . منسي ؛ محمد ؛ ٢٠٠٢ ؛ أداره البنوك ؛ دار حافظ للنشر
١٥- الخطيب ؛ محمد ؛ ٢٠١٠ ؛ الأداء المالي وأثرة على عوائد إٍهم الشركات ؛ الطبعة الأولى ؛ دار الحامد للنشر ؛ عمان – الأردن .
١٦- نوفل ؛ موسى ؛ ٢٠٠٢ ؛ تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن باستخدام معدل العائد للفترة (١٩٩١م-٢٠٠٠) ؛ رسالة ماجستير ؛ جامعة البيت الفرق ؛ كلية الاقتصاد والعلوم الادارية .
١٧- ووترز ؛ دونالد ؛ ٢٠٠٢ ، ١٠١طريقه لتطوير أداء الشركات ؛ دار الفاروق للنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر .
١٨- الكسار؛ طلال ؛ ٢٠١٢؛ دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي ؛ مجلة الاقتصاد والمجتمع ؛ كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ؛ جامعة الزرقاء / الأردن ؛ العدد ٨ .
١٩- الويزة ؛ طير . فريال ؛ سايغي باهية ؛ ٢٠١٤-٢٠١٥ ؛ فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة ؛ مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ؛ الجزائر ؛ جامعة العقيد أكلي محند أولحاج
٢٠- عبد الهادي ؛ محمد سعيد ؛ ٢٠٠٨ ؛ الادارة المالية ؛ دار الجامعة للنشر والتوزيع ؛ عمان- الأردن .
٢١- الزبيدي ؛ حمزة محمد ؛ ٢٠٠٥ ؛ التحليل المالي ؛ مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ؛ عمان – الأردن .
٢٢- الشديفات ؛ خلدون إبراهيم ؛ ٢٠٠١؛ أدارة وتحليل مالي ؛ الطبعة الأولى ؛ دار وائل للطباعة والنشر ؛ عمان – الأردن .
٢٣- العامري ؛ محمد إبراهيم ؛ ٢٠٠١ ؛ الادارة المالية ؛ كلية الادارة والاقتصاد ؛ جامعة بغداد ؛ العراق .
٢٤- العامري ؛ زهرة حسن . الركابي ؛ السيد علي خلف ؛ ٢٠٠٧ ؛ أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية) ؛ مجلة الادارة والاقتصاد ؛ العدد ٧٣ .
٢٥- فرج ؛ شعبان ؛٢٠١٤ ؛ العمليات المصرفية و أدارة المخاطر ؛ جامعة البويرة ؛ الجزائر

٢٦- شهاب ؛ مجدي محمود ؛ ١٩٨٧ ؛ النقود والبنوك والاقتصاد ؛ دار المريخ للنشر ؛ الرياض – المملكة العربية السعودية .

٢٧- حداد ؛ أكرم . هذلول ؛ مشهور ؛ ٢٠٠٥ ؛ النقود و المصارف ؛ طبعة الأولى ؛ دار وائل للنشر ، عمان – الأردن .

٢٨- عبد المولى ؛ السيد ؛ ١٩٩٨ ؛ اقتصاديات النقود والبنوك ؛ دار النهضة العربية ؛ القاهرة – مصر .

٢٩- عبد القادر؛ بريش ؛٢٠٠٦ ؛ التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ؛ جامعة الجزائر.

٣٠- العصار؛ رشاد . الحلبي ؛ رياض ؛ ٢٠٠٠ ؛ النقود والبنوك ؛ الطبعة الأولى ؛ دار صفاء ؛ عمان – الأردن .

المصادر الانكليزية

1- Gitman , Lawrence J. , " Principles of managerial Finance " , Pearson Education Inc , 2003 .

2- Scatt Besley and Eugene F. Brigham , " Essential of managerial Finance " , Harcourt Inc , 2000 .

3- Brigham , Eugene F. Lous C. Gapenski and Michael C. Eharbt . " Financial management-Theory and Practice " Dryden press , 1999 .

4- Horne , G.J (1995) & Financial management and Policy , Mc Graw-Hill Ten edition .